اقتصاد

تجار الأزمات يقتنصون اللحظة.. والدولار يتراجع في «السوداء» دون «المركزي»

وسطاء يشترون الدولار من المواطنين بسعر «السوداء» ويبيعونه بـ«الرسمي».. و«المركزي»: يمكن للمواطنين البيع مباشرة للتجاري

| الوطن- خاص

تشهد الليرة السورية تحسناً تدريجياً على مدار الأيام الماضية أمام الدولار في تعاملات السوق الموازية، إذ تراوحت أسعار صرف الدولار بين ٥٠٣ و ٥١٠ ليرات سورية، بينما السعر الرسمي وفق نشرات مصرف سورية المركزي تتراوح بين ٥١٤,٨٥ و ٥١٧,٤٣ ليرة.

وتعلل مصادر في السوق هذا الانخفاض إلى زيادة عرض الدولار، وخاصة ما كان يدخره المواطنون في أوقات سابقة، إثر مخاوف من استمرار انخفاض السعر وتعرضهم لخسارات جراء ذلك، إذ إن الدولار لم يعاود ارتفاعه بعد موسم عيد الأضحى كما كان متوقعاً إثر ازدياد حوالات المغتربين، عدا عن التطورات الميدانية وما خلفته من راحة في نفوس المواطنين، إضافة إلى استغلال المضاربين لهذه الظروف لتشجيع البيع أكثر بحيث ينخفض سعر الدولار أكثر من ذلك، من أجل إعادة الشراء بأقل سعر ممكن، علماً بأن الحكومة حددت مرساة واضحة للسعر وهي ٥٠٠ ليرة للدولار في ميزانية العام القادم ٢٠١٨، كما أن المصرف المركزي لم يعد يلحق السوق الموازية بالأسعار كما كان سابقاً.

وفي اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع مدير مسؤول في مصرف سورية المركزي أكد أن المصارف لديها هامش لتعديل سعر الصرف خلال تعاملاتها وفقاً للأنظمة، وأقل مصرف سجل في نشراته سعر ٥١٢ ليرة للدولار، مشدداً على رقابة الأمور في المصارف بشكل دقيق، وأن من يمكنه القيام بالشراء من المواطنين بسعر الموزاي ومن ثم إثارة الخوف بين الناس لعدم البيع لدى المصرف التجاري هم صرافون فرديون، علماً بأنه يمكن لأي مواطن بيع الدولار إلى المصرف التجاري بشكل مباشر دون اللجوء إلى أولئك الوسطاء، والخوف من اللجوء إلى المصارف الحكومية غير مبرر. مبيناً أن أمر سعر الصرف كان محور اجتماع للمصرف المركزي مساء أمس.

من جانبه تساءل رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح عن عدم تقيد مصارف خاصة بسعر صرف الدولار الصادر عن مصرف سورية المركزي عند شرائها الدولار من المواطنين، مبيناً أنه لا يوجد مانع قانوني يمنع المصارف الخاصة من بيع القطع الأجنبي الذي تشتريه بسعر منخفض من المواطنين للمصرف المركزي بسعر ٥١٤,٨٥ ليرة سورية.

وطالب السواح بضرورة إلزام المصرف المركزي للمصارف الخاصة بالتقيد بأسعار الصرف الصادرة عنه، مشيراً إلى قيام سماسرة السوق السوداء بترهيب المواطنين وإخافتهم من بيعهم القطع الذي يملكونه إلى المصرف التجاري السوري بهدف تحقيق أرباح مستغلين الفرق في سعر الصرف، منوهاً بأن قانون السرية المصرفية يضمن للمواطنين عدم الإعلان عن أسمائهم أو تعريضهم لأي إجراءات بحقهم، مؤكداً على أن المركزي لن ينساق وراء سعر السوق السوداء كونه ينفذ إستراتيجية مخططة تهدف إلى ترميم مخزونه من القطع الأجنبي.

التأمين الصحي «مريض».. والحكومة غير راضية عنه

خميس: مسؤولو التأمين بين ٢٠١٣ و٢٠١٦ أساؤوا للقطاع ويمكن تأسيس مجلس أعلى للتأمين الصحي

| هناء غانم

أعلن رئيس مجلس الوزراء عماد خميس عدم رضاه عن الواقع الحالي لقطاع التأمين الصحي، مبيناً أن القائمين على قطاع التأمين سابقاً بين عامي ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ هم من ساهم في الإساءة لهذا القطاع، وذلك خلال اجتماع خاص بالتأمين الصحي يوم أمس في رئاسة مجلس الوزراء.

مبيناً أن الترهل الإدراي ليس له علاقة بالأزمة تحت أي ذريعة، والموضوع بحاجة لمنظومة تحد من ثغرات الفساد والروتين لأن الآلية الحالية غير صحيحة «ونحن مستمرون بتطوير قطاع التأمين والارتقاء به مهما كانت الظروف» ودعا إلى ضرورة إحداث بنية إدارية عليا قد تصل إلى تشكيل مجلس أعلى للتأمين الصحي، يكون معنياً بإدارة قطاع التأمين الصحي وإصلاحه ووضع التشريعات الناظمة له ويتفرع عنها لجان فرعية تقوم بوضع آلية تنفيذية فعالة، وتشكيل لجنة حيادية من خبراء ومختصين للوقوف على أسباب تدهور قطاع التأمين ومعالجة جميع حالات الخلل فيه بحيث يعود للمكانة الرائدة التي كان يحتلها قبل الحرب.

وجدد خميس إصرار الحكومة على جعل قطاع التأمين عنواناً هاماً من عناوين القوة الاقتصادية والارتقاء به لتقديم خدمات نوعية لموظفي الدولة بما يناسب دخلهم ويساهم في تخفيف أعباء الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمرون بها.

وأشار خميس إلى ضرورة إعادة قطاع التأمين إلى مساره الصحيح وإحداث خطوات نوعية للنهوض بهذا القطاع الحيوي الهام ليعود إلى مقدمة القطاعات الاقتصادية والخدمية الداعمة التي توفر الرعاية الصحية للمواطنين، مبيناً أن خطة الحكومة في إحداث تنمية حقيقية شاملة لا يقتصر على دعم حركة الإنتاج فقط وإنما معالجة كل الملفات المتعلقة بعمل الوزارات وتصويبها لتجاوز المفرزات التي خلفتها الظروف الراهنة على الواقع الاقتصادي والمساهمة في دعم صمود الدولة.

من جانبه أكد وزير المالية مأمون حمدان أن عقود التأمين الصحي للعاملين في القطاع العام الاقتصادي أفضل بكثير من الإداري، علماً أن الاثنين موظفان في الدولة الأمر الذي يتطلب حلاً استراتيجياً، موضحاً أن قطاع التامين رابح إذا أحسنت إدارته، منوهاً بوجود فساد في القطاع التأميني حيث يقوم الموظف بإدخال أحد من أفراد أسرته على بطاقته و«التواطؤ شغّال في هذا المجال.. وللأسف ليس لدينا ثقافة تأمينية حتى الآن».

وأكد الوزير أن عدم تطور القطاع التأميني مرتبط بالتمويل، واعداً بإيجاد حلول لها دون المساس بخزينة الدولة إضافة إلى وجود أسباب إدارية تنظيمية. لكنه حتى اليوم «لا يوجد قانون خاص بالتأمين الصحي وهذه مشكلة كبيرة فلا يجوز إعطاء الطبيب صلاحية غير محدودة، بل لا بد من وجود برتوكول ملزم، إضافة لفصل التأمين الصحي وتحويله إلى إدارة مستقلة ما يتطلب إيجاد حلول وخاصة أن هناك نقصاً ومشاكل إدارية باعتبارها تحمل أعباء كبيرة ما يتطلب إيجاد حل ناهيك بمعرفة كل من هيئة الإشراف على التأمين وشركات النفقات الطبية ووزارة الصحة لدورهم والقيام به على المستوى المطلوب وبتنسيق متكامل».

بدوره أرجع وزير الصحة نزار يازجي الخلل القائم في قطاع التأمين الصحي إلى عدم وجود شبكة متكاملة لمقدمي الخدمات الطبية ما حال دون وصولها إلى جميع القطاعات الاجتماعية وخاصة القرى والأرياف، والأهم عدم التزام بعض الأطباء والصيادلة بتقديم الخدمات المؤمنة صحياً، مبيناً ضرورة إشراك الهيئات العامة للمشافي في التأمين لتقديم الخدمات العلاجية للمرضى بفعالية.

بدوره اقترح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش تشكيل هيئة عليا تنظم عملية التأمين الصحي يأتي في إطار الدعم الحكومي الكبير لهذا القطاع لتقديم خدمات نوعية للمواطنين تتناسب والغاية الوطنية لهذا القطاع، مشيراً إلى أن التأمين هو علاقة بين طرفين ولكن التأمين الصحي يكون بين أطراف متعددة هي شركة التأمين والنقابات ووزارتي الصحة والمالية والزبون وإدارة شركات النفقات الطبية وهيئة الإشراف على التأمين كجهة ناظمة لعمل التأمين في سورية.

وأكد مدير المؤسسة العامة السورية للتأمين إياد الزهراء ضرورة تحسين الوضع الصحي للعاملين، موضحاً أنه سيتم عقد سلسلة اجتماعات من المتخصصين ومن الفعاليات المختلفة بمشاركة القطاع الخاص إضافة إلى هيئات حكومية لتحديد أسلوب عمل حقيقي وناجح لهذا القطاع عن طرق وضع خارطة ومنهج عام لإدارة التأمين الصحي بطريقة حضارية.

من جانبها أكدت نقيب أطباء الأسنان فاديا ديب أن التشريع التأميني غير مكتمل «ونحتاج لتشريع يقونن العلاقة بين المريض والطبيب»، مؤكدة النظر بتجاوزات بعض الأطباء الذي يساهمون بتعزيز الأخطاء من خلال استبدال مريض بآخر «هذا بحد ذاته فساد» ورفضهم للعمل ببطاقات التأمين بحجة أن السعر لا يناسبهم، وأشارت ديب إلى أن إدارة النفقات الطبية ساهمت بفشل هذا القطاع.

واتفق الحضور أن وضع حد لأسعار العلاج يحد من الفساد وأن الانتقال لواقع أفضل يتطلب خطة تنفيذية لمعالجة مكامن الخلل فيه وخصوصا التأمين الصحي في ظل الصعوبات التي أفرزتها الحرب ليساهم في تحقيق تنمية حقيقية تعزز من قوة الدولة وتشكل داعما حقيقيا للاقتصاد الوطني. وأشاروا إلى ضرورة تعزيز الاهتمام الممنوح لقطاع التأمين وتوظيفه بالدرجة الأولى في خدمة موظفي الدولة ذوي الدخل المحدود الذين يشكلون الغالبية العظمى من المستفيدين من الخدمات التأمينية، والانتقال لواقع عملي من خلال لجنة وطنية تعمل على إعادة تنقيح عناوين التأمين، ووجود لجنة عليا لوضع منظومة متكاملة وبنية إلكترونية متطورة وأسس تقييم موحدة للتأمين الصحي.

> وزير المالية: التواطؤ شغّال وليس لدينا ثقافة تأمينية حتى الآن

المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في «الأربعاء التجاري»

مدير العمل: تملص بعض الشركات من تسجيل عمالها في التأمينات إشكالية كبيرة

| صالح حميدي

من المتعارف عليه على مدى السنين الماضية أن التجار والشركات الخاصة كانوا يتحملون مسؤولياتهم الاجتماعية، تجاه عمالهم واتجاه المجتمع، وذلك بحسب عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق خلال ترؤسه لندوة الأربعاء التجاري أمس في غرفة تجارة دمشق تحت عنوان «المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص»، مبيناً أن أغلبية الموظفين في الشركات تقوم بينهم وبين ارباب أو أصحاب العمل علاقة مصاهرة وزواج وخاصة ممن يثبتون الجدارة بالعمل ويتمتعون بالكفاءة والسمعة الحسنة والنزاهة والأمانة والإخلاص ويستمرون بالعمل.

وأشار إلى أن شركات القطاع الخاص ما زالت تؤدي دوراً اجتماعياً بأشكال وصور مختلفة ومتنوعة عبر التوظيف والتشغيل وتلبية متطلبات العامل واحتياجاته المجتمعية، ولفترة غير بعيدة كان رب العمل في حال رغب العامل بالاستقلال بعمله يعطيه رأس مال ومحل ويدخل معه كمضارب برأس المال ويدعمه وتقديم العون له في تأسيس عمله الجديد.

من جانبه بيّن مدير العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود الدمراني أن الاشكالية الكبيرة تتمثل في تملص بعض شركات القطاع الخاص من تسجيل عمالها في التأمينات الاجتماعية أو تسجيل العامل بأجره غير الحقيقي ما يرتب آثاراً سلبية بين أطراف العمل ومؤسسات التأمينات عبر مخالفة القانون من خلال ممارسة التهرب التأميني ومن ثم التهرب من المسؤولية الاجتماعية وخاصة أن الدستور نص على حق كل مواطن بالضمان الاجتماعي.

وأضاف الدمراني إن ضرر هذه الآثار السلبية يؤدي إلى ارتداد الضرر على المجتمع عبر حرمان افراده من التعويض أو المعاش ومن المزايا التأمينية الأفضل وضياع الحقوق للأسر وخلق خلافات ومنازعات عمالية بين الأطراف وفتح الباب للسجالات والمحاكم والقضاء.

وبيّن كذلك أن غياب التسجيل يزعزع مركز صناديق التأمينات ويوقعها في عجز عن الإيفاء بالتزاماتها يتبعه انخفاض في المستوى المعاشي وبالتالي وجود كساد اقتصادي.

موضحاً أن قيام صاحب العمل بالاشتراك عن عماله على أساس الحد الأدنى للأجور سيؤدي إلى خلل لمبدأ عدالة المنافسة بين أصحاب العمل ذلك أن حصة العامل في اشتراكات التأمينات الاجتماعية يتم تحميلها على تكلفة الإنتاج وعند قيام صاحب العمل بأدائها على أساس الحد الأدنى للأجور فإنه سيكون في وضع أفضل من صاحب العمل الأخر الذي قام بالاشتراك عن عمال منشأته على أساس الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل وهذا يعني أن المنافسة بين صاحبي العمل لن تكون عادلة وسيُثري صاحب العمل الأول على حساب التزام صاحب العمل الثاني بالاشتراك الحقيقي بالتأمينات عن عماله وفي ذلك خلل غير منطقي يتوجب منعه وعلاجه.

وأشار إلى اشكالية أخرى تتمثل في عدم تحديد نسبة الزيادة الدورية للعاملين في شركات القطاع الخاص ومن الضروري اعتماد نسبة ٩ بالمئة كل سنتين المعتمدة في الشركات الحكومية وهو بند نص عليه القانون رقم ١٧ للتأمينات والبدء بها من تاريخ ٢/١ /٢٠١٥ واعطى للعامل حق اللجوء للقضاء في حال لم تطبق هذه المادة من القانون وبأثر رجعي.

ولخص أهمية المسؤولية الاجتماعية في عدد من البنود أهمها تحسين ظروف الحياة في المجتمع وتعزيز صورة وسمعة العلامة التجارية ودعم وتطوير المجتمع وزيادة الإنتاجية والجودة وزيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم.

نصف محطات التوليد خارج الخدمة

رمضان لـ«الوطن»: ١,٢ ترليون ليرة خسائر توليد الكهرباء جراء الأزمة

| قصي المحمد

كشف مدير المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء محمود رمضان لـ«الوطن» عن إجمالي الخسائر الناجمة عن الأعمال التخريبية للمجموعات الإرهابية المسلحة في قطاع التوليد حيث تتجاوز تريليون ومئتي مليار ليرة سورية، مشيراً إلى خروج نصف محطات التوليد الموجودة عن الخدمة، معلناً عن خطة توسع في محطة دير علي تشمل ثلاث مجموعات تعمل على مبدأ الدارة المركبة، موضحاً خطة العمل الاستثمارية للمؤسسة التي تعمل عليها حالياً تتضمن متابعة إنشاء ٩ محطات توليد على الطاقة الكهروضوئية في مناطق (الكسوة، مجادل، جندر، دير عطية، قطينة، السويداء- مصياف- السلمية- المنطقة الصناعية في حسياء).

وأشار رمضان إلى أنه يوجد في سورية حالياً ١٤ محطة توليد للطاقة الكهربائية نصفها خارج عن الخدمة بسبب الأعمال الإرهابية التي قامت بها المجموعات المسلحة. كما يوجد في المحطات السبع العاملة حالياً ٤٢ مجموعة توليد «بخارية و غازية» بعضها يعمل على مبدأ الدارة المركبة، ومنها ٣ مجموعات قيد الإنشاء حالياً، فبالنسبة للشركة العامة لتوليد الزارة يوجد ثلاث مجموعات توليد بخارية استطاعة كل واحدة ٢٢٠ ميغاواط وباستطاعة إجمالية ٦٦٠ ميغاواط، انخفضت الإجمالية المتاحة إلى ٤٦٠ ميغاواط.

وأشار إلى عدم توفر الوقود الكافي للتشغيل، وعدم إمكانية تأمين القطع التبديلية الضرورية واللازمة لإجراء الصيانات العامة والدورية لمجموعات التوليد بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على القطر وعدم توفر السيولة النقدية والقطع الأجنبي اللازم لتأمينها. بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في عدد الفنيين في مجال التشغيل والصيانة بسبب الظروف الراهنة والاستهداف المستمر لمحطات التوليد من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة.

وبالنسبة للإجراءات المتخذة والآليات المعالجة، يتم اتخاذ الإجراءات العلاجية من خلال إجراء المسابقات لملء الشواغر، كما يتم التواصل مع الدول الصديقة والداعمة لتأمين القطع التبديلية والخبراء والتمويل اللازم، بالإضافة إلى ما يقوم به جيشنا العربي السوري بتوسيع مظلة الأمان لمحطات التوليد ما يساعد في زيادة استقرار المنظومة الكهربائية.

وبيّن رمضان أنه تتم متابعة الإجراءات لإنشاء محطة توليد تعمل على الطاقة الشمسية باستطاعة ١,٢٦ ميغاواط في منطقة الكسوة عن طريق التعاقد بالتراضي مع الشركة السورية الأوكرانية (سولاريك) حيث تم إعطاء الشركة أمر المباشرة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٦ ومدة التنفيذ ١٠ أشهر، وتتسع المنطقة لحوالي ٣,٥ ميغاواط، ويعتبر هذا المشروع الأول في القطر من حيث الاستطاعة، والقيمة التعاقدية لهذا المشروع حوالى مليار ليرة سورية وبعد وضعه بالخدمة سيؤدي إلى تأمين حوالي مليوني كيلواط ساعي سنوياً ويؤدي إلى توفير حوالى ٥٠٠ طن سنوياً من الفيول تتجاوز قيمتها ٩٠ مليون ليرة سورية.

إضافة إلى متابعة إنشاء مزرعة ريحية باستطاعة ١٠٠ ميغاواط في قطينة وتم الاتفاق مع شركة مبنا الإيرانية لإرسال خبرائها للكشف على الموقع وتقديم العرض الفني والمالي لإنشاء المزرعة الريحية مع تقديم التمويل المطلوب. ومحطة أخرى للتوليد باستطاعة ٥ ميغاواط في منطقة دير عطية ، تتسع المساحة المخصصة حوالى ٥٠ ميغاواط، وتتم متابعة التواصل مع المستثمرين السوريين لإنشاء محطات توليد صغيرة وباستطاعة (٥-١٠) ميغاواط وبشروط دفع ميسرة بعد التنفيذ وبالليرات السورية وبحيث تتم تغطية كافة المساحة المخصصة.

كما تتم متابعة الإجراءات لإنشاء محطة توليد تعمل على الطاقة الشمسية باستطاعة ٥ ميغاواط في منطقة جندر، ومحطة توليد أخرى تعمل على الطاقة الشمسية باستطاعة ٥ ميغاواط في منطقة مجادل- أم الزيتون في السويداء.

بالإضافة إلى خطة لإنشاء محطات توليد تعمل على الطاقة الشمسية باستطاعة ٥ ميغاواط لكل منها في كل من المناطق التالية (السويداء- مصياف- السلمية - المنطقة الصناعية في حسياء).

نصف ديون «الزراعي» قروض متعثرة للجمعيات الفلاحية والحكومة تشكل لجنة خاصة

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في رئاسة مجلس الوزراء لـ«الوطن» أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة للبحث في ملف قروض المصرف الزراعي المتعثرة لدى الجمعيات الفلاحية، على أن تضم هذه اللجنة في عضويتها وزارة المالية والمصرف الزراعي والاتحاد العام للفلاحين، بحيث تقدم مقترحاتها خلال ٢٠ يوماً، لتتم مناقشة الموضوع على مستوى رئاسة الحكومة واتخاذ القرارات والتوصيات الملائمة.

وفي اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع المدير العام للمصرف الزراعي ابراهيم زيدان أكد أن الموضوع تم بحثه في رئاسة الحكومة وان هناك اجتماعاً ثانياً خلال الفترة القادمة لمتابعة مناقشة الموضوع، موضحاً أن المصرف يتعامل مع هذه الموضوع وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها، وسيعمل على تنفيذ توجيهات رئاسة الحكومة في حال صدور أي تعليمات خاصة في هذا الموضوع.

وبين زيدان أن الحكومة مهتمة في التمويل الزراعي كونه يمثل أبرز الانشطة الاقتصادية في البلاد ويعمل به الشريحة الاوسع من القوى العاملة، وان القطاع الزراعي يسهم بشكل فاعل في توفير الأمن الغذائي للمواطن.

ومن جانبه اعتبر عضو الاتحاد العام للفلاحين ورئيس مكتب التسويق خطار عماد أن قيمة الديون المتراكمة على هذه الجمعيات نحو ١٣,٥ مليار ليرة وهو ما يشكل نحو ٤٥٪ من كتلة الديون الإجمالية للمصرف على الفلاحين، موضحاً أن الاتحاد العام قدم مذكرة لرئاسة الحكومة حول الموضوع يوضح فيها وجهة نظره حول هذه الديون، طالباً إيجاد حل لمشكلة هذه الديون وعدم الاستمرار في تدويرها، وانه لا يجوز الاستمرار بالعمل بمبدأ التكافل في تسديد الديون في الجمعيات الفلاحية، خاصة وان ظروف الأزمة في سورية فرضت ظروفاً وعلاقات اجتماعية مختلفة لما كانت عليه قبل الأزمة بالنسبة للجمعيات الفلاحية والعمل التضامني خاصة وان الكثير من المناطق الزراعية التي تتركز فيها هذه الجمعيات شهدت ظروفاً أمنية متوترة.

واعتبر عماد أن الاستمرار في الأسلوب الحالي لتحصيل الديون من قبل المصرف الزراعي، حالة غير صحيحة وتحول دون فاعلية العمل الزراعي، خاصة وأن شريحة الفلاحين هي الأكثر تضرراً من ظروف الحرب الظالمة على سورية وهو الأساس في تطوير منظومة العمل الزراعي خاصة وأن الفلاح السوري التصق بأرضه واستمر في العمل والإنتاج رغم الظروف الصعبة التي تواجه العمل الزراعي من تأمين المواد ومستلزمات الإنتاج الزراعي والبذار والأسمدة وارتفاع أجور اليد العاملة أضعاف ما كانت عليه قبل الأزمة والأصعب هو نقل مرحلة الإنتاج للأسواق المحلية ومراكز التصريف لجهة الصعوبات التي تواجهه على الطريق وارتفاع أجور نقل المحاصيل الزراعية.

مجلس الشعب يتابع مناقشة مشروع قانون مهنة الهندسة الزراعية

| الوطن

تابع مجلس الشعب في جلسته التي عقدت بالأمس مناقشة مشروع مواد القانون الناظم لمهنة الهندسة الزراعية حيث جرت مناقشات مستفيضة من قبل النواب خاصة القانونيين منهم إذ تم إضافة وتعديل بعض المواد والفقرات الخاصة بالمشروع.

ووافق أعضاء المجلس بالأكثرية على المادة ٢٧ من مشروع القانون التي تشترط في العضو المنتخب للمؤتمر العام لنقابة المهندسين الزراعيين أن «يكون قد مارس المهنة مدة لا تقل عن سبع سنوات».

وبالنسبة لإحدى مهام مجلس النقابة الواردة في المادة ٣٣ من مشروع القانون التي تنص على «حل المنازعات التي تقوم بين أعضاء النقابة وتسوية الخلافات التي تقع بينهم وبين الآخرين وديا» اقترح عدد من الأعضاء ألا يكون هناك إلزام بأن يتم حل الخلافات «وديا» لأنه من الممكن اللجوء إلى «القضاء المختص أو التحكيم» وفي النهاية تم تعديل الفقرة بالأكثرية لتصبح «السعي إلى حل النزاعات التي تقوم بين أعضاء النقابة وتسوية الخلافات التي تقع بينهم وبين الآخرين وديا».